البيان الختامي

المؤتمر الوطني الاول حول عدالة الأحداث
(عدالة من اجل الأطفال)
مديرية الأمن العام/ ادارة شرطة الاحداث والمنظمة الدولية للأصلاح الجنائي
عمان – فندق اللاند مارك ٢٠ – ٢١\ ٨\٢٠١٣

انطلاقا من الاهتمام العالمي والأقليمي والوطني في مجال قضاء الاحداث (الاطفال في نزاع مع القانون) وحماية الاطفال ضحايا الجرائم او الشهود عليها، والسعي من اجل ايجاد نظم خاصة بالاطفال , واليات واجراءات صديقة تستجيب لسماتهم وخصائصهم النمائية والتربوية، وبرعاية كريمة من دولة رئيس الوزراء الذي انتدب عنه معالي وزير العدل وزير الدولة لشؤون رئاسة الوزراء، عقدت مديرية الامن العام / ادارة شرطة الاحداث والمنظمة الدولية للإصلاح الجنائي، مكتب الشرق الأوسط وشمال افريقيا وبمشاركة واسعة من المهتمين في مجال العدالة من اجل الاطفال ورجال القانون والقضاء ورئيس اللجنة القانونية في مجلس النواب الاردني مؤتمرا وطنيا حول الاحداث في الاردن تحت شعار " عدالة من اجل الاطفال" وذلك في فندق اللاند مارك – عمان خلال يومي الثلاثاء والاربعاء ٢٠ – ٢١ من شهر اب ٢٠١٣ ، وقد تناول المؤتمر خلال جلساته التي قسمت على مدار اليومين وتخللها خمس جلسات عمل بالاضافة الى جلستي الافتتاح والختام ثلاث محاور رئيسه هي المحور الامني والقانوني ومحور الرعاية اللاحقة والرعاية النفسية والاجتماعية ومحور المسؤولية الاجتماعية ومحور الاعلام وكسب التأييد، وقد قدمت خلال جلسات العمل مجموعة من اوراق العمل قدمها عدد من الخبراء في المجالات القانونية الوطنية والمعايير العالمية ومواثيقها والاجتماعية والتربوية وصفت الوضع الحالي لعدالة الاحداث على المستوى العربي والمستوى الوطني ومدى تبني انظمة العدالة للمعايير الدولية الخاصة بعدالة الاطفال وبيان الحاجة الى تبني المعايير الدولية في هذا المجال والتوسع في تبني سياسات لمنع جنوح الاحداث عن طريق الاجراءات الاستباقية والوقائية وتطبيق البدائل الاجتماعية والتربوية في التعامل مع حالات وقوع الاطفال في نزاع مع القانون، وكذلك تضمين الممارسات الحديثة في مجال التحويل عن الاجراءات الاعتيادية في عمليات التقاضي وتنفيذ القانون وضرورة فتح المجال للتدخل في اجراءات فض النزاعات وتسويتها بطرق تصالحية تعزز من ثقافة العفو والتسامح وتحافظ على حقوق الضحايا وتصونها وتزيد من فرص اعادة تاهيل الاطفال وتحملهم لمسؤولياتهم القانونية والاجتماعية عن الافعال التي يرتكبونها.

وقد تناولت اوراق العمل التي قدمت في المحاور وتخللتها نقاشات ايجابية بين مقدمي الاوراق والحضور من جمهور المشاركين المواضيع التالية:

أولاً: وضع عدالة الاطفال في العالم العربي عموما والاردن خصوصا ومدى استجابة نظم العدالة الموجودة لتحقيق مصالح الاطفال الفضلى، وخصوصا الاطفال الواقعين في نزاع مع القانون او ضحايا الجرائم او الشهود عليها والاطفال المحتاجين للحماية والرعاية، ومدى تفعيل تلك النظم وفق لمعاييرالدوليه والقوانين

.

ثانياً: رؤى وتطلعات الاجهزة المعنية بعدالة الاطفال" ادارة شرطة الاحداث" ، ودورها في الترويج والتسويق لثقافة التسامح من خلال اجراءات قانونية واجتماعية ومحاولة ايجاد نقاط مشتركة بين اطراف النزاع لاصلاح العلاقة الاجتماعية القائمة بينهم والمتأثرين بها على الصعيد العائلي من خلال كوادر متخصصة ومؤهلة واجراءات صديقة للاطفال وذويهم.

ثالثاً: التركيز على المرجعيات القانونية الحالية في التعامل مع قضايا الاطفال، وحاجة تلك المرجعيات الى المراجعه لموائمتها مع التطلعات والتوجهات الاصلاحيةالدوليه في مجال العدالة الخاصة بالاطفال، وضمان استفادة الاطفال الواقعين في نزاع مع القانون من كافة الضمانات الممنوحة لغيرهم ممن يتعرضون لسلطات انفاذ القانون.

رابعا: التأكيد على اهمية تكامل البرامج النفسية والاجتماعية وبرامج اعادة التاهيل والادماج والرعاية اللاحقة وانسجامها مع الاحتياجات الخاصة بحماية الاطفال وحماية المجتمع واتساقها مع منظومة التشريعات لتحقيق الفلسفة الاصلاحية في مجال عدالة الاطفال قبل وقوعهم في نزاع مع القانون(الوقاية) واثنائه (خلال اجراءات التقاضي) وبعده (بعد انتهاء الاجراءات القانونية)(وبعد انفاد االحكم)

خامسا: ضرورة الاستفادة من الارث الثقافي والاجتماعي الايجابي واستثمار الضوابط الاجتماعية وممثليها في مجال تسوية النزاعات وحلها بالطرق التفاوضية مع وجود غطاء تشريعي ضامن للقرارت والاجراءات المتخذة لضمان حقوق جميع الاطراف، والمحافظة على الامن والسلم الاجتماعيين.

سادسا: اهمية قيام القطاع الخاص والقطاع الاهلي التطوعي بمسؤوليتهم الاجتماعية تجاه الاطفال عموما والاطفال الواقعين في نزاع مع القانون على وجه الخصوص برعاية وتنفيذ وتمويل برامج من شانها دعم الاطفال وحمايتهم وجهود اعادة تاهيلهم

سابعا : التركيز على تبني سياسات وقائية للحد من مشكلة وقوع الاطفال في نزاع مع القانون من خلال التدابير الوقائية وجعل ذلك من أولويات برامجها، حيث ان نتائج الدراسات دلت بشكل واضح على ان النسبة الكبرى من مشكلة الأطفال المخالفين للقانون والأطفال المعرضين لخطر القيام بسلوك غير مقبول اجتماعياً يمكن التعامل معها من خلال حلول مجتمعية وتدابير بديلة مما يتطلب تعديل التشريعات ومهننة العمل وتخصصيته وزيادة التمويل المخصص للبرامج الخاصة بعدالة الأحداث وزيادة فعالية الإجراءات المتخذة، كما اكدت النتائج الحاجة إلى تعزيز الإجراءات البديلة والتدابير المجتمعية للحد من الاحتجاز.

ثامنا: اهمية دور الاعلام في مسألة رعابة الاحداث وتصوير واقعهم بشكل فاعل ليتم التعاطي مع هذه القضية بأهمية بالغة من الجوانب القانونية والاجتماعية.

وقد خرج المؤتمر بالتوصيات التالية لتبنيها من قبل الجهات المعنية بعدالة الاحداث والعدالة من اجل الاطفال كافة لتحسين ظروف التعامل معهم في مجال نظم العدالة:

١. تشجيع الاستثمار في مجال إصلاح وتطوير نظام العدالة الخاصة بالأطفال الواقعين في نزاع مع القانون هو استثمار لصالح المجتمع ويشجع ويعزز حقوق الطفل في الاردن ورفاهيته، كما يعزز الاجراءات الوقائية والعلاجية البديلة عن الاحتجاز.

٢. كسب التاييد التشريعي للدفع بمشروع قانون الاحداث الى حيز التطبيق لما فيه من تحقيق وتنفيذ لنهج العدالة الاصلاحية للأحداث الذي نادت به المبادىء والمعايير الدولية.

٣. ضرورة متابعة ما يصدر عن اللجان الدولية المعنية بحقوق الطفل من تعليقات وتوصيات ودراستها والاستجابة لمتطلباتها تحقيقا لمصلحة الاطفال والمصلحة الوطنية واتخاذ التدابير لتفعيلها وتقنينها .

٤. تعزيز العمل التشاركي بين كافة المعنيين في مجال العدالة من اجل الاطفال من خلال تظافر الجهود الحكومية ومنظمات المجتمع المدني والفعاليات المجتمعية والهيئات الدولية لتطوير منظومة التعامل مع الاطفال الواقعين في نزاع مع القانون ومن هم في خطر والمعرّضين للأحتكاك مع القانون.

٥. مراجعة التشريعات الوطنيه الخاصه بالاحداث وتضمينها مواد واضحة وصريحة تتيح اللجوء الى الاجراءات الاصلاحية وتسوية النزاعات وديا وسلطات تقديرية لجهات تنفيذ القانون وفعاليات وقيادات المجتمع المدني والمحلي في تلك الاجراءات(ضمن حدود القانون).

٦. رفع ثقافة التعامل مع الاطفال في المحيط الاسري من خلال اعداد برامج ثقافية وتوعوية، وتمكين الاسر اجتماعيا ونفسيا واقتصاديا وقانونيا لمساعدتها في الاستجابة لاحتياجات أطفالها.

٧. توجية وسائل الاعلام بكافة مستوياتها وأنواعها(المرئية والمسموعة والالكترونية والمقروءة) لبث خطابات اعلامية لصالح العدالة الاصلاحية واشاعة روح وقيم المجتمع الايجابية نحو نبذ العنف واللجوء الى العفو والتسامح والصفح والصلح وكسب التاييد لمزيد من العمل لصالح المجتمع وتخصيص هيئات وإجراءات تشجع على تبني تدابير غير احتجازية.

٨. التحقق من الاستجابة لمعايير حماية الاطفال المحتجزين مسؤولية جماعية تتطلب تحمل الجميع لمسؤلياتهم في رصد الانتهاكات وتقييمها والسعي لعلاجها.

٩. التدريب والتأهيل المستمر للعاملين للاستجابة للمعايير الدولية وتخصيص التدريب لما له من اثر في تغيير اتجاهات العاملين في مجال العدالة وتوجيهها باتجاه تصالحي يساهم بشكل ايجابي في تحسين اداء العاملين .

١٠. دعم الدوائر المعنية في الاردن حكومية او غير حكومية على توفير– الدعم اللازم – لتعزيز تطبيق المعايير الدولية في مجالات الاصلاح الجنائي وعدالة الأحداث.

١١. العمل على تبني نهج العدالة الاصلاحية في التعامل مع قضايا الاطفال وإشراك مؤسسات المجتمع المدني للعمل مع الأطفال الواقعين في نزاع مع القانون والمعرضين للخطر ضمن بيئتهم المحلية.

١٢. تفعيل دور مؤسسات المجتمع المدني المعنية بحقوق الانسان عموما والاطفال على وجه الخصوص من اجل القيام بدعم المحتاجين لتمكينهم نفسيا واجتماعيا وقانونيا واقتصاديا من العيش بسلام في المجتمع.

١٣. الضغط من اجل توفير خدمات نوعية للأطفال في نزاع مع القانون تعمل على ضمان نمائهم وتطورهم وحمايتهم والسعي لحصول الجهات المعنية على التمويل اللازم وبناء القدرات التي تمكنهم من القيام بادوارهم.

١٤. السعي من اجل نشر ثقافة حقوق الطفل بصورة عامة والطفل المحتجز بصورة خاصة في المجتمع وكسب التاييد لاجراءات حمايته.

١٥. العمل من اجل تبني سياسات معززة ببرامج تنفيذية لحماية الاطفال من كافة اشكال الاساءة أو الاستغلال وحمايتهم من كافة اشكال عمالة الاطفال.

١٦. اطلاق مبادرات لدى هيئات الاعمال والشركات والمستثمرين لادخال مفهوم المسؤولية الاجتماعية نحو الاطفال ورعاية الانشطة الخاصة برفاههم وتحسين قابليتهم للحياة ونظرتهم للمجتمع.

١٧. توفير خدمات الرعاية اللاحقة للأحداث لضمان اندماجهم في مجتمعاتهم.

١٨. دعم الاتجاه نحو تفعيل التخصص وبناء القدرات للعاملين في المجالات القانونية وفي مجال الشرطة والعاملين الاجتماعيين والنفسيين والمتطوعين وتأهيلهم وتدريبهم وتعريف المجتمع باهميه عملهم وتشجيع اطراف النزاع على اللجوء لها من اجل فض النزاعات بعيدا عن اجراءات القاضي الاعتيادية .

١٩. تطوير قواعد البيانات الخاصة بالعدالة الاصلاحية والجنائية على المستوى الوطني واستخدامها للمتابعة ولبناء الخطط والتطوير الاستراتيجي.

٢٠. ايلاء الاهتمام الكافي لقضايا الفتيات دون سن الثامنة عشرة سواء كن في نزاع مع القانون أو ضحايا واعتبار حماية وتعزيز واحترام حقوق الفتيات من الاولويات الوطنية لكافة الجهات الحكومية ومنظمات المجتمع المدني وفق المعايير الدوليه الكافله لحقوق الاطفال .

٢١. العمل على تطبيق افضل الممارسات في مجال الرقابة على مؤسسات الاحتجاز لضمان عدم انتهاك حقوق الاشخاص مسلوبي الحرية والمحتجزين والعمل على تبادل الخبرات مع الدول التي لديها مثل تلك الخبرات.

٢٢. كسب التاييد من اجل توجيه الموازنات الحكومية لتصبح موزانات داعمة للطفل وتدريب العاملين في مجال اعداد مشاريع الموازنات الصديقة للطفل.

٢٣. تظافر الجهود الرسمية والاهلية التطوعية الدولية والمحلية والقطاع الاجتماعي والخاص من اجل دعم جهود ادارة شرطة الاحداث لتمكينها من تقديم خدماتها للاحداث والانتشار على مستوى المملكة.